P-ISSN: 2170-1040 | مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 17 – العدد: 01 (2026)، ص: 900 - 912 | E-ISSN: 2602-5426

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر:
قراءة سوسيو اقتصادية لتطور المفهوم

Corporate Social Responsibility in Algeria:
A Socioeconomic Analysis of the Concept's Evolution

صادق ايمان ، [1] ♦ مشتة ياسين [2]

[1] جامعة الجزائر2 (الجزائر)، imane.sadek@univ-alger2.dz

[2] جامعة الجزائر2 (الجزائر)، yacine.mechta@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/02 تاريخ القبول: 2026/05/29 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة تطور المسؤولية الاجتماعية للدولة الجزائرية ومؤسساتها الاقتصادية منذ الاستقلال، مع التركيز على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لممارسات الدولة. تحلل الدراسة مراحل التحول من النظام الاشتراكي إلى الانفتاح الاقتصادي والخوصصة، وتستعرض البرامج والسياسات التشريعية المتعلقة بالعمل، حماية المستهلك، البيئة، والحوكمة. كما تقيّم الدراسة تأثير هذه السياسات على التنمية المستدامة وفعالية المؤسسات. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، مع اقتراح توصيات لتعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسات الوطنية.

كلمات مفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية ,التنمية الاقتصادية , الحوكمة المؤسسية ,حماية المستهلك ,البيئة والتنمية المستدامة.

تصنيف jel: M14, D46

Abstract:

This study examines the evolution of corporate social responsibility (CSR) in Algeria, focusing on the state and its economic institutions since independence. It emphasizes the economic, social, and environmental impacts of state practices. The study analyzes the transition phases from a socialist system to economic liberalization and privatization, and reviews legislative programs and policies related to labor, consumer protection, the environment, and governance. Furthermore, it evaluates the effects of these policies on sustainable development and institutional effectiveness. The study aims to provide a comprehensive understanding of the level of social responsibility in Algeria, while offering recommendations to enhance the social performance of national institutions.

Keywords: Social Responsibility, Economic Development, Corporate Governance, Consumer Protection, Environment and Sustainable Development.

JEL Classification M14, D46

♦ المؤلف المرسل

مقدمة :

قامت فكرة ونشأة المنظمات الاقتصادية على خدمة المجتمعات التي تنشط فيها من أجل تحقيق الأرباح كهدف أول ورئيسي، هذه العلاقة تطورت مع مرور الزمن حيث أصبحت العلاقة بين المنظمات والمجتمع بكافة مكوناته أكثر ترابطًا وعمقًا، و لم تعد قائمة على تحقيق الأرباح فقط، ومع منتصف القرن الماضي ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليؤطر هذه العلاقة ويجعلها أكثر رسمية واستراتيجية مقارنة بما كانت عليه في السابق.

حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية تأخذ حيزًا كبيرًا من اهتمامات الباحثين وارتفعت الأوراق العلمية والبحثية التي تناولت هذا الموضوع بشكل كبير، كما أصبحت تلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل المنظمات سواء كانت كبيرة أو حتى المتوسطة والصغيرة، في مختلف عملياتها وأنشطتها وذلك لما لها من تأثير كبير على صورة وسمعة المنظمات، فالمسؤولية الاجتماعية في العقود الأخيرة أصبحت تشكل التزامًا من قبل المنظمات نحو المجتمع من خلال المساهمة في التنمية المحلية، المحافظة على البيئة، تحسين جودة حياة الأفراد وغيرها من المجالات الأخرى، ومع اشتداد حجم المنافسة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض أصبحت المسؤولية الاجتماعية تمارس بطرق مختلفة ومتنوعة.

من هذا المنطلق فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Corporate Social Responsibility – CSR) تمثل اليوم عنصراً محورياً في العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع والبيئة، حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لم تعد CSR مجرد نشاط تطوعي، بل أصبحت جزءًا من الاستراتيجيات المؤسسية والوطنية لتعزيز المصداقية وتحسين الصورة العامة للمؤسسات وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي (Carroll, 1991; Elkington, 1997).

شهدت الجزائر منذ الاستقلال سلسلة من التحولات الاقتصادية والسياسية أثرت على مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية. فقد انتقلت البلاد من نظام اشتراكي يركز على الاستقرار الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية، إلى اقتصاد مفتوح مع خصخصة بعض المؤسسات وتعزيز الحوكمة، مما أثر على التزام المؤسسات بالقوانين والمعايير المتعلقة بالعمل، حماية المستهلك، وحماية البيئة.(Dahlsrud, 2008)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتطور المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، من خلال استعراض المراحل التاريخية المختلفة، وتقييم السياسات التشريعية والتنظيمية، وتحليل أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تسعى الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في تطبيقCSR ، مع تقديم توصيات لتعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع المعايير الدولية.(OECD, 2015; Porter & Kramer, 2006)

1/الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تُعرَّف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها التزام المؤسسة بالتصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة تجاه مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع، والبيئة، والعمال، والعملاء، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصالح المساهمين وقدرتها التنافسية في السوق .(Carroll, 1991) وقد شهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظًا، إذ لم يعد يقتصر على الأعمال الخيرية أو المبادرات الظرفية، بل أصبح جزءًا من التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة والرؤية طويلة المدى (Elkington, 1997).

ويُقسَّم مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أبعاد رئيسية مترابطة. يتمثل البعد الأول في البعد الاقتصادي، الذي يهدف إلى ضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أرباح تمكّنها من الوفاء بالتزاماتها المختلفة. أما البعد الثاني فهو البعد القانوني، ويعني احترام القوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالعمل، وحماية المستهلك، والمحافظة على البيئة. ويتمثل البعد الثالث في البعد الأخلاقي، الذي يقوم على تبني معايير النزاهة والشفافية والالتزام بالقيم الاجتماعية في مختلف المعاملات. بينما يرتبط البعد الرابع، وهو البعد التطوعي أو الاجتماعي، بالمبادرات التي تتجاوز الالتزامات القانونية، مثل دعم التعليم، والرعاية الصحية، والمشاريع الاجتماعية والبيئية .(Carroll, 1991; Dahlsrud, 2008) وتسهم هذه الأبعاد مجتمعة في تعزيز صورة المؤسسة، وبناء ثقة الأطراف المعنية، وتقوية قدرتها التنافسية محليًا ودوليًا.

وترتبط المسؤولية الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، إذ تُعد أداة فعالة لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن الاستراتيجيات المؤسسية. ويُعبَّر عن هذا التوجه بمفهوم "المحصلة الثلاثية" أو Triple Bottom Line، الذي يقوم على تحقيق التوازن بين الربحية، والإنسان، والبيئة .(Elkington, 1997) ويسمح هذا النهج للمؤسسات بالموازنة بين أهدافها الاقتصادية من جهة، وواجباتها الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى، بما يضمن استدامة الموارد وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وتُعد الحوكمة المؤسسية من الدعائم الأساسية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية، لأنها توفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والمراقبة الرشيدة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن المؤسسات التي تعتمد مبادئ الحوكمة الجيدة تكون أكثر قدرة على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بفعالية، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس ومستدام (OECD, 2015; Porter & Kramer, 2006). ومن ثم، فإن العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية تُعد علاقة تكاملية تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة العامة.

وفيما يتعلق بأثر المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات، فقد بينت العديد من الدراسات أن تبني CSR بشكل منهجي يسهم في تحسين الصورة العامة للمؤسسة، ورفع مستوى رضا الموظفين، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب المستثمرين والشركاء .(Carroll, 1991; Porter & Kramer, 2006) كما تساعد هذه الممارسات على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتقليل النزاعات القانونية، وتحسين علاقات المؤسسة مع محيطها الداخلي والخارجي.

ورغم المزايا المتعددة للمسؤولية الاجتماعية، إلا أنها تواجه جملة من التحديات والانتقادات. فبعض الدراسات ترى أن CSRقد تتحول أحيانًا إلى مجرد أداة تسويقية تُستخدم لتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة دون التزام حقيقي بالقيم الاجتماعية والبيئية. كما تواجه المؤسسات صعوبات عملية تتعلق بضعف الموارد المالية والبشرية، ونقص الخبرات التقنية، وغياب البيئة التشريعية الداعمة أو ضعف تطبيقها .(Visser, 2008) لذلك، فإن فهم السياق الوطني، مثل الحالة الجزائرية، يظل عنصرًا أساسيًا لتقييم مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية، وحدود تطبيقها، وآفاق تطويرها مستقبلًا.

2/تطور المسؤولية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الاشتراكية1962-1989

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، وجدت الدولة نفسها أمام تحديات اقتصادية واجتماعية عميقة تمثلت أساسًا في ضعف البنية التحتية الإنتاجية، ومحدودية القاعدة الصناعية، إضافة إلى هجرة عدد كبير من الكفاءات الإدارية والتقنية الفرنسية التي كانت تدير مختلف القطاعات الحيوية خلال المرحلة الاستعمارية. وفي مواجهة هذه الوضعية، اتجهت السلطات العمومية إلى بناء مؤسسات وطنية قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، مثل توفير مناصب الشغل، والسكن، والخدمات العامة، ضمن نموذج اقتصادي مختلط تأثر في بداياته بتوجهات اشتراكية مع الإبقاء على بعض المظاهر الرأسمالية (Rahman, 2002; Behloul, 1999).

وفي المرحلة الأولى الممتدة بين 1962 و1970، سعت الدولة إلى إرساء نظام اقتصادي يقوم على التعايش بين الملكية العامة والملكية الخاصة، غير أن هذا التوجه اتسم بإدارة مركزية قوية حدّت من المرونة الاقتصادية ومن قدرة المؤسسات على الابتكار والتكيف مع المتغيرات. وفي هذا السياق، تمحورت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حول تحقيق الاستقرار الاجتماعي وضمان توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، من دون أن يشمل ذلك اهتمامًا واضحًا بالقضايا البيئية أو بالمبادرات التطوعية ذات الطابع المجتمعي.(Rahman, 2002)

ومع بداية سبعينيات القرن العشرين، دخلت الجزائر مرحلة أكثر وضوحًا في تبني الخيار الاشتراكي، حيث تم اللجوء إلى التأميم الكامل للشركات والممتلكات الاستراتيجية، وإنشاء مؤسسات عمومية كبرى هدفت إلى تطوير القطاعات الحيوية، خاصة الصناعة والطاقة والخدمات الأساسية. وفي هذا الإطار، جاء ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 ليكرّس مبدأ الإدارة بالمشاركة، من خلال إشراك العمال في عمليات الرقابة والتسيير عبر لجان وهيئات متخصصة (Behloul, 1999).وقد عكس هذا التوجه محاولة لربط النشاط الاقتصادي بالأبعاد الاجتماعية، غير أن التطبيق العملي اصطدم بعدة عراقيل.

فعلى الرغم من الطموحات التنموية التي ميزت هذه المرحلة، واجهت المؤسسات العمومية مشكلات بنيوية متعددة، من أبرزها البيروقراطية المفرطة، وضعف الكفاءة الإنتاجية، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق الحديثة. كما أدى الاعتماد المفرط على المركزية الإدارية إلى تقليص فعالية المبادرات المحلية، وإضعاف روح المسؤولية والمساءلة داخل المؤسسات. ومن ثم، بقي مفهوم المسؤولية الاجتماعية محدودًا في مضمونه العملي، حيث انحصر أساسًا في البعد الاجتماعي التقليدي المرتبط بالتشغيل والخدمات، دون امتداد حقيقي إلى الأبعاد البيئية أو الأخلاقية أو التنموية الأوسع.

وخلال ثمانينيات القرن الماضي، شرعت الدولة في تنفيذ إصلاحات اقتصادية استهدفت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين مردوديتها، من خلال منحها قدرًا أكبر من الاستقلالية المالية والإدارية، وتشجيعها على رفع مستويات الإنتاجية والنجاعة الاقتصادية .(Benissad, 1994; Sadi, 2006) غير أنّ نتائج هذه الإصلاحات بقيت دون مستوى التطلعات، بسبب استمرار الاختلالات الهيكلية، وضعف التسيير، وتراجع الأداء الإنتاجي في عدة قطاعات، وهو ما انعكس بدوره على مستوى التنمية الاجتماعية والخدمات العمومية.

ومن منظور نقدي، يمكن القول إن المرحلة الاشتراكية، رغم نجاحها النسبي في وضع أسس مؤسسات وطنية وسياسات اجتماعية واسعة النطاق، لم تنجح في تطوير مفهوم متكامل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالمعنى الحديث. فقد انصبّ التركيز أساسًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، في حين تم إغفال الأبعاد البيئية، والحوكمة، والمبادرات التطوعية، والشراكة مع المجتمع المدني. ومع ذلك، تبقى هذه المرحلة ذات أهمية تاريخية، لأنها أرست قاعدة مؤسساتية وتنظيمية مكّنت الجزائر لاحقًا من الانتقال إلى مراحل جديدة من الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، التي ستسمح بإعادة صياغة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في ضوء التحولات العالمية والمحلية.

3/التحولات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والخوصصة 1989-2004

شكّلت نهاية ثمانينيات القرن العشرين مرحلة مفصلية في المسار الاقتصادي والسياسي للجزائر، حيث أدّت أزمة أسعار النفط إلى تراجع كبير في الإيرادات العمومية، وارتفاع مستويات الدين الخارجي، وتفاقم الاختلالات المالية والاقتصادية. وقد فرض هذا الوضع على الدولة البحث عن بدائل جديدة تقوم على إصلاحات هيكلية تهدف إلى الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق والتخفيف من هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي .(Glis, 2000) كما جاءت أحداث أكتوبر 1988 لتبرز بوضوح الحاجة الملحّة إلى مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، واعتماد مقاربات أكثر مرونة وانفتاحًا، من بينها تطوير دور المؤسسات الاقتصادية وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والعاملين.

وفي هذا السياق، شرعت الجزائر ابتداءً من سنة 1989 في مسار تحرير اقتصادي تدريجي، استهدف إعادة تنظيم السوق وتشجيع المبادرة الخاصة والاستثمار الوطني والأجنبي. وتمثّل أحد أبرز معالم هذا التحول في فتح المجال أمام خوصصة المؤسسات العمومية، بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء الإنتاجي وتقليص الأعباء المالية التي تتحملها الدولة. وقد تُوّج هذا المسار بصدور قانون الخوصصة سنة 1995، غير أنّ تطبيقه واجه عدة صعوبات، من بينها محدودية الخبرات الإدارية لدى القطاع الخاص الناشئ، والوضعية المالية الهشة للعديد من المشترين المحتملين، إضافة إلى تعقيدات مرتبطة بتقييم الأصول وإعادة الهيكلة.(M.Y. Ferfara et al., 2001)

ومن أجل مرافقة هذا التحول، أطلقت الدولة برامج لتأهيل المؤسسات الوطنية، ركزت على تحديث وسائل الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات، وتطوير أنماط التسيير والإدارة، وتعزيز كفاءات الموارد البشرية، فضلًا عن نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية .(Abdelhak & Dahan, 2006) وقد استفادت ما بين 2001 و2008 نحو 300 مؤسسة من هذه البرامج، وهو ما يعكس سعي السلطات العمومية إلى دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياسات الإصلاحية، وإعداد المؤسسات الوطنية لمواجهة متطلبات المنافسة والانفتاح الاقتصادي.

ومع هذه التحولات، بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يأخذ طابعًا أكثر وضوحًا وتنظيمًا، حيث توسعت الممارسات المؤسسية لتشمل تحسين ظروف العمل، والاهتمام بالصحة والسلامة المهنية، وضمان حقوق العمال داخل بيئة العمل. كما برز الالتزام التدريجي بالقوانين البيئية من خلال تقليص الآثار السلبية للأنشطة الصناعية، واعتماد إجراءات أكثر مراعاة للاستدامة. وإلى جانب ذلك، شهدت بعض المؤسسات تطورًا في تبني مبادئ الحوكمة والشفافية، سواء في التسيير الداخلي أو في علاقتها مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين.(Saudi & Saadawi, 2008)

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن هذه المرحلة لم تخلُ من تحديات حالت دون ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بشكل كامل. فقد استمرت بعض الممارسات البيروقراطية التي أعاقت سرعة اتخاذ القرارات الاستراتيجية وقلّصت مرونة التسيير. كما ظلّت الرقابة على تطبيق القوانين البيئية وتشريعات حماية المستهلك محدودة في كثير من الحالات. إضافة إلى ذلك، بقيت مساهمة القطاع الخاص في مبادرات المسؤولية الاجتماعية دون المستوى المأمول، بسبب ضعف الإمكانات أو غياب الحوافز المناسبة، فضلًا عن محدودية الوعي الثقافي لدى بعض أرباب العمل والعاملين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميته التنموية (Abdelhak & Dahan, 2006).

ومن منظور تحليلي نقدي، يمكن اعتبار هذه الفترة نقطة تحول نوعية في مسار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، إذ انتقل المفهوم من إطار اشتراكي تقليدي يرتبط أساسًا بالدولة والخدمات الاجتماعية، إلى مقاربة أكثر مرونة تمنح المؤسسة هامشًا أوسع لاتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية مستقلة. غير أنّ ضعف البنى القانونية، واستمرار العقبات التنظيمية، وتأخر التحول الثقافي داخل المحيط الاقتصادي، كلها عوامل حدّت من تحقيق الأثر الكامل لهذه التحولات على مسار التنمية المستدامة. ومع ذلك، فقد مهدت هذه المرحلة الطريق أمام بروز تصور أكثر حداثة للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها فاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا في آن واحد.

4/الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية الحديثة في الجزائر2005-2023

مع بداية الألفية الثانية، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بتسارع التحولات الاقتصادية وتزايد تحديات بيئة الأعمال، في ظل اشتداد المنافسة الدولية، وتصاعد متطلبات التنمية المستدامة، واتساع تأثيرات العولمة الاقتصادية. وقد دفعت هذه المعطيات الدولة إلى مراجعة أساليب التسيير التقليدية، والعمل على تعزيز الحوكمة المؤسسية ودمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن استراتيجيات الشركات العمومية والخاصة على حد سواء (Ministère des Industries Traditionnelles, 2009). وفي السياق ذاته، سعت الجزائر إلى توسيع اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير الشراكات مع الاتحاد الأوروبي، ومواصلة مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع الحرص على مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية المرتبطة بحماية حقوق العمال، وصون البيئة، وضمان حقوق المستهلكين.

وشهدت هذه المرحلة اهتمامًا متزايدًا بترسيخ الحوكمة المؤسساتية باعتبارها شرطًا أساسيًا لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المستثمرين. وفي هذا الإطار، تم إطلاق ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات سنة 2007، ساهم في نشر الوعي المؤسسي بأهمية الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية في تطوير أداء المؤسسات. كما تم سنة 2009 إنشاء المعهد الوطني لحوكمة المؤسسات، بهدف تقديم الدعم الفني للمؤسسات الجزائرية، ومرافقتها في تبني المعايير الحديثة للإدارة، وتعزيز قدراتها في مجال الشفافية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية (Ministère des Industries Traditionnelles, 2009). وقد مثّلت هذه المبادرات خطوة مهمة نحو الانتقال من منطق الإدارة التقليدية إلى منطق الحوكمة الحديثة المرتكزة على الكفاءة والاستدامة.

وفي ظل هذا التحول، أصبح دمج المسؤولية الاجتماعية هدفًا استراتيجيًا لعدد متزايد من المؤسسات الجزائرية، حيث انصبّ الاهتمام على ثلاثة محاور رئيسية. تمثل المحور الأول في حقوق العمال، من خلال تحسين ظروف العمل، وتطوير برامج التكوين المهني، وتوسيع الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي. أما المحور الثاني فتمثل في حماية البيئة، عبر الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بإدارة النفايات، والحد من الانبعاثات الصناعية، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية (Saudi & Saadawi, 2008). بينما ارتبط المحور الثالث بخدمة المجتمع المحلي، من خلال دعم المبادرات الاجتماعية والثقافية، والمساهمة في تحسين جودة الحياة داخل المحيط المحلي للمؤسسة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد معيار ISO 26000 ضمن برنامج إقليمي حمل اسم R.S MENA خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2014، حيث استفادت منه مؤسسات كبرى مثل سوناطراك، واتصالات الجزائر، وسيفيتال، وكوندور، قصد تعزيز أدائها الاجتماعي والبيئي والرفع من مستوى امتثالها للمعايير الدولية.

كما ساهم الإطار القانوني والتنظيمي في دعم هذا المسار من خلال جملة من التشريعات الحديثة. ففي مجال العمل والضمان الاجتماعي، تم تطوير النصوص القانونية المنظمة لعلاقات العمل، والسلامة والصحة المهنية، بما يعزز حقوق العمال ويحسن بيئة العمل (Louh, 2006). وفي مجال حماية المستهلك، صدرت قوانين مثل 89-02 و09-03 لضمان جودة المنتجات والخدمات ومكافحة الغش التجاري (Al-Sheikh, 2009). أما على المستوى البيئي، فقد تم اعتماد قوانين خاصة بإدارة النفايات والتنمية المستدامة، مثل القانونين 01-19 و03-10، إلى جانب وضع برامج تحفيزية تمنح مزايا مالية وفنية للمؤسسات الملتزمة بالمعايير البيئية (Saudi & Saadawi, 2008). كما أولت الدولة أهمية خاصة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية من خلال القانون رقم 01-06، وإنشاء هيئات وطنية مختصة برصد المخالفات وترسيخ مبادئ النزاهة.

وعلى المستوى التطبيقي، بدأت المؤسسات الجزائرية في تنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية بصورة أكثر تنظيمًا، تمحورت أساسًا حول تحسين بيئة العمل وظروف الموظفين، وتقليل الأثر البيئي للعمليات الصناعية، ودعم المجتمع المحلي عبر مشاريع اجتماعية وثقافية وتنموية. غير أنّ هذه الجهود، رغم ما حققته من تقدم نسبي، ما تزال تواجه جملة من القيود، من أبرزها ضعف الالتزام بالتطبيق الفعلي للقوانين، خاصة داخل القطاع الخاص، وغياب مؤسسات مستقلة تتولى تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، إضافة إلى محدودية الوعي الثقافي لدى بعض رجال الأعمال والعاملين بأهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة استراتيجية للتنمية.(Saudi & Saadawi, 2008)

ومن منظور نقدي، تعكس الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023 تحولًا نوعيًا في مسار إدماج الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، حيث لم يعد التركيز مقتصراً على الأداء المالي للمؤسسات، بل امتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والأخلاقية. غير أن هذا التحول ظل جزئيًا في كثير من الحالات، بسبب غياب مؤشرات واضحة لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي، وضعف آليات المتابعة والمساءلة، وتفاوت مستويات الالتزام بين المؤسسات. ومن ثم، بقي أثر هذه السياسات محدوداً مقارنة بالطموحات المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة.

وتواجه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، كما في عدد من الدول العربية، تحديات بنيوية وتنظيمية متعددة، من أهمها ضعف تطبيق القوانين وآليات الرقابة، واتساع القطاع غير الرسمي، واستمرار بعض مظاهر الفساد المالي والإداري، فضلًا

عن ضعف الثقافة المؤسسية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، والنظر إليها باعتبارها نشاطًا ثانويًا لا جزءًا من الاستراتيجية المؤسسية. وفي المقابل، تتيح هذه المرحلة فرصًا واعدة، تتمثل في الانفتاح على المعايير الدولية الحديثة مثل ISO 26000، والاستفادة من برامج الحوكمة العالمية، وتعزيز الشراكات الدولية والإقليمية لنقل الخبرات والدعم الفني، إضافة إلى تنامي دور الإعلام والمجتمع المدني، وتطور أدوات التكنولوجيا الرقمية التي تسمح بتعزيز الشفافية وتحسين نظم الرقابة والمتابعة.

وانطلاقًا من ذلك، يظل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المتطلبات الأساسية لترسيخ التنمية المستدامة والحكامة الرشيدة في الجزائر. ويقتضي هذا التوجه إنشاء هيئة وطنية مختصة تتولى الإشراف على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، ومتابعة مدى التزام المؤسسات بالمعايير المعتمدة، مع تقييم أدائها بصورة دورية وموضوعية. كما تبرز ضرورة تطوير مؤشرات موحدة لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي، وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل الأوساط الاقتصادية. ولا يقل أهمية عن ذلك اعتماد حوافز قانونية ومالية لتشجيع المؤسسات الملتزمة، إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة والتوعية، بما يعزز الشفافية ويضمن التطبيق الفعلي والمستدام للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الجزائرية.(Benissad, 1994; Al-Sheikh, 2009)

5/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات المجتمع المدني والتشريعات

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها أحد أهم مكونات النسيج الإنتاجي ومصدرًا رئيسيًا لخلق مناصب الشغل وتنشيط الأسواق المحلية. ورغم محدودية حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فإن مساهمتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن أن تكون ذات أثر ملموس إذا ما تم توجيهها وتأطيرها ضمن رؤية تنموية واضحة. فهذه المؤسسات، بحكم قربها من المجتمع المحلي ومرونتها التنظيمية، تمتلك قدرة أكبر على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة، وهو ما يجعلها فاعلًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وتتجلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية من خلال دورها في تعزيز التوظيف المحلي، إذ تسهم في خلق فرص عمل داخل المناطق التي تنشط فيها، بما يساعد على الحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين مستويات الدخل لدى الأفراد والأسر .(Abdelhak & Dahan, 2006) كما توفر هذه المؤسسات في كثير من الأحيان بيئة عمل أكثر مرونة، تسمح بتطوير المهارات المهنية وتشجيع التعلم المستمر والمشاركة المباشرة للعاملين في عمليات الإنتاج والتسيير.

وعلى المستوى البيئي، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني ممارسات عملية وفعالة للتقليل من أثرها السلبي على البيئة، رغم محدودية إمكاناتها. ويتعلق الأمر بإجراءات مثل حسن إدارة النفايات، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، واحترام شروط السلامة المهنية، واعتماد وسائل إنتاج أقل تلويثًا للبيئة .(Saudi & Saadawi, 2008) وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة بالنظر إلى العدد الكبير لهذه المؤسسات وانتشارها الواسع، ما يجعل أثرها التراكمي مهمًا على المستوى الوطني.

كما تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاءً مناسبًا للابتكار الاجتماعي، نظرًا لما تتميز به من مرونة وسرعة في اتخاذ القرار مقارنة بالمؤسسات الكبرى. فهي أكثر قدرة على تطوير حلول محلية لمواجهة التحديات الاجتماعية، مثل دعم المبادرات

التعليمية، أو تنظيم حملات تضامن لفائدة الأسر المحتاجة، أو تمويل مشاريع شبابية صغيرة داخل المجتمعات المحلية (Ferfara et al., 2001.)ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبارها شريكًا فعّالًا في تحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية المحلية.

وتزداد فعالية هذه المؤسسات عندما تنخرط في شراكات مع المجتمع المدني والجمعيات المحلية، حيث يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تنفيذ برامج ذات أثر مباشر، مثل حملات التوعية البيئية، ودعم الفئات الهشة، والمشاركة في المبادرات الصحية والثقافية. كما يسمح هذا النوع من الشراكات بتعزيز التفاعل بين القطاع الخاص والمجتمع، وترسيخ مفهوم التنمية التشاركية.(Al-Sheikh, 2009)

غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة تحديات تحدّ من قدرتها على تبني المسؤولية الاجتماعية بشكل منهجي، من أبرزها ضعف الموارد المالية، ونقص الخبرة التقنية والإدارية في إدارة برامجCSR ، إضافة إلى محدودية الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية. ولذلك، فإن هذا القطاع يحتاج إلى دعم من الدولة، عبر الحوافز والتكوين والمرافقة التقنية، كما يحتاج إلى شراكات مع المؤسسات الكبرى لنقل الخبرات وتوسيع نطاق الممارسات المستدامة.(Benissad, 1994)

ومن جهة أخرى، تُعد العلاقات العامة أداة استراتيجية في بناء صورة مؤسسية مسؤولة، من خلال إدارة التواصل بين المؤسسة ومختلف فئات المجتمع، وإبراز التزامها بالقضايا الاجتماعية والبيئية والتنموية. فالعلاقات العامة لا تقتصر على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، بل تؤدي دوراً جوهريًا في بناء الثقة والمصداقية من خلال التواصل المستمر والشفاف مع الجمهور وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يُعد الصدق والشفافية في عرض مبادرات المسؤولية الاجتماعية شرطًا أساسيًا لنجاح الاتصال المؤسسي، إذ تساهم التقارير السنوية والنشرات الدورية والإفصاح المنتظم عن الإنجازات في ترسيخ سمعة المؤسسة وتعزيز ثقة المجتمع بها.(Habeeba, 2006)

كما يشكل التفاعل مع وسائل الإعلام أحد أهم وظائف العلاقات العامة في هذا المجال، حيث تعمل على تنسيق حملات إعلامية تبرز جهود المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية، سواء عبر الوسائل التقليدية مثل الصحافة والتلفزيون، أو عبر الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت قناة رئيسية للوصول إلى الجمهور والتفاعل معه بصورة مباشرة.

وتعتمد العلاقات العامة في تنفيذ المبادرات المجتمعية على جملة من الاستراتيجيات، من أهمها التسويق الاجتماعي، الذي يوظف أدوات الاتصال لنشر رسائل إيجابية وتحفيز المجتمع على المشاركة في الأنشطة ذات البعد الاجتماعي. كما يشمل ذلك التعاون مع المؤسسات غير الربحية والمنظمات المجتمعية لتنفيذ مشاريع مستدامة في مجالات الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان .(Al-Sheikh, 2009) ويضاف إلى ذلك إشراك الموظفين باعتبارهم سفراء للمؤسسة، من خلال تنظيم برامج تطوعية داخلية تعزز انخراطهم في خدمة المجتمع. كما تتيح التكنولوجيا الحديثة للعلاقات العامة أدوات أكثر فاعلية للوصول إلى الجمهور، مثل التطبيقات الرقمية والحملات الإلكترونية التي تسمح بتفاعل مباشر وسريع مع مختلف الفئات .(Benissad, 1994) ولا تكتمل هذه الجهود دون اعتماد آليات للقياس والتقييم، مثل استطلاعات الرأي وتحليل التفاعل الإعلامي وقياس الأثر المجتمعي، بما يساعد على تحسين المبادرات المستقبلية.

أما فيما يتعلق بالشراكات مع المجتمع المحلي، فإن العلاقات العامة تؤدي دور الوسيط الاستراتيجي بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي، من خلال التنسيق مع الجمعيات المحلية، والهيئات الحكومية، والفاعلين المدنيين، لتحديد أولويات المجتمع وتوجيه الموارد نحو المشاريع الأكثر تأثيرًا، مثل التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر، وتطوير البنية التحتية (Abdelhak & Dahan, 2006). كما تضمن العلاقات العامة استدامة هذه الشراكات عبر وضع خطط واضحة للتمويل والمتابعة والتقييم، وتوثيق النتائج المحققة، بما يضمن استمرارية الأثر الاجتماعي على المدى الطويل (Saudi & Saadawi, 2008).

وبناءً على ذلك، يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقات العامة يشكلان معًا ركيزتين أساسيتين في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فالأولى تمثل قاعدة اقتصادية واجتماعية واسعة قادرة على إحداث أثر تنموي مباشر، بينما تمثل الثانية أداة تنظيمية واتصالية تضمن بناء الثقة، وتعزيز المشاركة، وإبراز القيمة المجتمعية للمؤسسة. ومن ثم، فإن تعزيز التكامل بينهما يعدّ مدخلًا أساسيًا لترسيخ نموذج تنموي أكثر شمولًا واستدامة في الجزائر.

6/ .التشريعات ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أهم مكونات النسيج الإنتاجي ومصدرًا رئيسيًا لخلق مناصب الشغل وتنشيط الأسواق المحلية. ورغم محدودية حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فإن مساهمتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن أن تكون ذات أثر ملموس إذا ما تم توجيهها وتأطيرها ضمن رؤية تنموية واضحة. فهذه المؤسسات، بحكم قربها من المجتمع المحلي ومرونتها التنظيمية، تمتلك قدرة أكبر على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة، وهو ما يجعلها فاعلًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وتتجلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية من خلال دورها في تعزيز التوظيف المحلي، إذ تسهم في خلق فرص عمل داخل المناطق التي تنشط فيها، بما يساعد على الحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين مستويات الدخل لدى الأفراد والأسر .(Abdelhak & Dahan, 2006) كما توفر هذه المؤسسات في كثير من الأحيان بيئة عمل أكثر مرونة، تسمح بتطوير المهارات المهنية وتشجيع التعلم المستمر والمشاركة المباشرة للعاملين في عمليات الإنتاج والتسيير.

وعلى المستوى البيئي، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني ممارسات عملية وفعالة للتقليل من أثرها السلبي على البيئة، رغم محدودية إمكاناتها. ويتعلق الأمر بإجراءات مثل حسن إدارة النفايات، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، واحترام شروط السلامة المهنية، واعتماد وسائل إنتاج أقل تلويثًا للبيئة .(Saudi & Saadawi, 2008) وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة بالنظر إلى العدد الكبير لهذه المؤسسات وانتشارها الواسع، ما يجعل أثرها التراكمي مهمًا على المستوى الوطني.

كما تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاءً مناسبًا للابتكار الاجتماعي، نظرًا لما تتميز به من مرونة وسرعة في اتخاذ القرار مقارنة بالمؤسسات الكبرى. فهي أكثر قدرة على تطوير حلول محلية لمواجهة التحديات الاجتماعية، مثل دعم المبادرات

التعليمية، أو تنظيم حملات تضامن لفائدة الأسر المحتاجة، أو تمويل مشاريع شبابية صغيرة داخل المجتمعات المحلية (Ferfara et al., 2001).ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبارها شريكًا فعّالًا في تحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية المحلية.

وتزداد فعالية هذه المؤسسات عندما تنخرط في شراكات مع المجتمع المدني والجمعيات المحلية، حيث يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تنفيذ برامج ذات أثر مباشر، مثل حملات التوعية البيئية، ودعم الفئات الهشة، والمشاركة في المبادرات الصحية والثقافية. كما يسمح هذا النوع من الشراكات بتعزيز التفاعل بين القطاع الخاص والمجتمع، وترسيخ مفهوم التنمية التشاركية.(Al-Sheikh, 2009)

غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة تحديات تحدّ من قدرتها على تبني المسؤولية الاجتماعية بشكل منهجي، من أبرزها ضعف الموارد المالية، ونقص الخبرة التقنية والإدارية في إدارة برامج المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى محدودية الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية. ولذلك، فإن هذا القطاع يحتاج إلى دعم من الدولة، عبر الحوافز والتكوين والمرافقة التقنية، كما يحتاج إلى شراكات مع المؤسسات الكبرى لنقل الخبرات وتوسيع نطاق الممارسات المستدامة (Benissad, 1994).

ومن جهة أخرى، تُعد العلاقات العامة أداة استراتيجية في بناء صورة مؤسسية مسؤولة، من خلال إدارة التواصل بين المؤسسة ومختلف فئات المجتمع، وإبراز التزامها بالقضايا الاجتماعية والبيئية والتنموية. فالعلاقات العامة لا تقتصر على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، بل تؤدي دوراً جوهريًا في بناء الثقة والمصداقية من خلال التواصل المستمر والشفاف مع الجمهور وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يُعد الصدق والشفافية في عرض مبادرات المسؤولية الاجتماعية شرطًا أساسيًا لنجاح الاتصال المؤسسي، إذ تساهم التقارير السنوية والنشرات الدورية والإفصاح المنتظم عن الإنجازات في ترسيخ سمعة المؤسسة وتعزيز ثقة المجتمع بها.(Habeeba, 2006)

كما يشكل التفاعل مع وسائل الإعلام أحد أهم وظائف العلاقات العامة في هذا المجال، حيث تعمل على تنسيق حملات إعلامية تبرز جهود المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية، سواء عبر الوسائل التقليدية مثل الصحافة والتلفزيون، أو عبر الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت قناة رئيسية للوصول إلى الجمهور والتفاعل معه بصورة مباشرة.

وتعتمد العلاقات العامة في تنفيذ المبادرات المجتمعية على جملة من الاستراتيجيات، من أهمها التسويق الاجتماعي، الذي يوظف أدوات الاتصال لنشر رسائل إيجابية وتحفيز المجتمع على المشاركة في الأنشطة ذات البعد الاجتماعي. كما يشمل ذلك التعاون مع المؤسسات غير الربحية والمنظمات المجتمعية لتنفيذ مشاريع مستدامة في مجالات الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان .(Al-Sheikh, 2009) ويضاف إلى ذلك إشراك الموظفين باعتبارهم سفراء للمؤسسة، من خلال تنظيم برامج تطوعية داخلية تعزز انخراطهم في خدمة المجتمع. كما تتيح التكنولوجيا الحديثة للعلاقات العامة أدوات أكثر فاعلية للوصول إلى الجمهور، مثل التطبيقات الرقمية والحملات الإلكترونية التي تسمح بتفاعل مباشر وسريع مع مختلف الفئات .(Benissad, 1994) ولا تكتمل هذه الجهود دون اعتماد آليات للقياس والتقييم، مثل استطلاعات الرأي، وتحليل التفاعل الإعلامي، وقياس الأثر المجتمعي، بما يساعد على تحسين المبادرات المستقبلية.

أما فيما يتعلق بالشراكات مع المجتمع المحلي، فإن العلاقات العامة تؤدي دور الوسيط الاستراتيجي بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي، من خلال التنسيق مع الجمعيات المحلية، والهيئات الحكومية، والفاعلين المدنيين، لتحديد أولويات المجتمع وتوجيه الموارد نحو المشاريع الأكثر تأثيرًا، مثل التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر، وتطوير البنية التحتية (Abdelhak & Dahan, 2006). كما تضمن العلاقات العامة استدامة هذه الشراكات عبر وضع خطط واضحة للتمويل والمتابعة والتقييم، وتوثيق النتائج المحققة، بما يضمن استمرارية الأثر الاجتماعي على المدى الطويل (Saudi & Saadawi, 2008).

وبناءً على ذلك، يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقات العامة يشكلان معًا ركيزتين أساسيتين في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فالأولى تمثل قاعدة اقتصادية واجتماعية واسعة قادرة على إحداث أثر تنموي مباشر، بينما تمثل الثانية أداة تنظيمية واتصالية تضمن بناء الثقة، وتعزيز المشاركة، وإبراز القيمة المجتمعية للمؤسسة. ومن ثم، فإن تعزيز التكامل بينهما يُعدّ مدخلًا أساسيًا لترسيخ نموذج تنموي أكثر شمولًا واستدامة في الجزائر.

الخاتمة :

تتضح من خلال هذا البحث أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر تشكل عنصراً محورياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، إذ ترتبط مباشرة بمستوى التزام الدولة، المؤسسات الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني بمبادئ الشفافية، النزاهة، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. فقد أظهرت التجارب التاريخية للجزائر أن مراحل الاقتصاد الاشتراكي أعطت أولوية لتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الشغل، السكن، والأمن الغذائي، بينما ركزت مراحل الاقتصاد الحر على تطوير المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية، مع محاولة تعزيز برامج تأهيلها وخوصصتها وفقًا لمعايير السوق.

كما برز دور **مؤسسات المجتمع المدني** كعنصر مكمل للدولة، إذ ساهمت في رصد التزامات المؤسسات، توعية المجتمع بحقوقه وواجباته، والمشاركة في صياغة السياسات التشريعية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للمشاريع التنموية المحلية. وقد أثبتت هذه المؤسسات فعاليتها في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية، رغم محدودية مواردها المالية والفنية، وضعف التنسيق مع السلطات الرسمية.

على مستوى التشريعات، تبين أن قوانين العمل، حماية المستهلك، حماية البيئة، ومكافحة الفساد، تمثل إطاراً قانونيًا أساسياً لضمان التزام المؤسسات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية. غير أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يظل محدوداً، ويتطلب تفعيل الرقابة، تعزيز الثقافة المؤسسية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان الالتزام الفعلي.

إن تعزيز المسؤولية الاجتماعية في الجزائر يعتمد على **تضافر الجهود بين الدولة، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني**، مع ضرورة تطوير آليات تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، ورفع مستوى الوعي بأهمية الشفافية والاستدامة. كما أن وضع ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية، وإنشاء مؤسسات أو مراكز متخصصة لمتابعة هذه المبادرات، من شأنه أن يساهم في وضع معايير واضحة، ويحفز المؤسسات على تبني برامج مسؤولة ومستدامة تتماشى مع المعايير الدولية، مثل ISO 26000.

في الختام، يمكن التأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد واجب أخلاقي، بل هي **استثمار استراتيجي يضمن استمرارية المؤسسات، تعزيز تنافسيتها، وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري** .ويظل التحدي الأكبر هو

الانتقال من المبادرات الفردية والمتقطعة نحو تبني **ثقافة مؤسسية مؤطرة بالقوانين والتشريعات، ومزودة بالأدوات الفعلية للتطبيق والمتابعة، لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام على المجتمع والاقتصاد الوطني**

المراجع

1. وزارة الصناعات التقليدية .(2009) .*ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر* .صوت العرب.
2. الرحمن، أ. ع. (2002). مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية .*مجلة العلوم الإنسانية*.
3. الجريدة الرسمية. (مارس 2009) .*حماية المستهلك* (صص. 12-32). الجزائر: وزارة التجارة.
4. الشيخ، أ. (2009). تحليل آليات حماية المستهلك في ظل الخداع والغش التسويقي .*إدارة منظمات الأعمال: تحديات العالمية المعاصرة* (صص. 2-14). الأردن: جامعة العلوم التطبيقية.
5. بهلول، م. ب .(1999) .*سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. حبيبة، ك .(2006) .*حماية المستهلك* .الجزائر: جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية.
7. سعودي، م. وسعداوي، م. (2008). الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر .*التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي* (ص. 8). المدية: جامعة المدية.
8. عبد الحق عتروس، ومحمد دهان. (2006). تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية* (صص. 8-9). بسكرة: جامعة بسكرة.
9. لوح، الطيب. (2006). مداخلة حول قانون العمل .*قانون العمل وتطوره* (صص. 3-5). الجزائر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Benissad, H. (1994). *Restructuration et réforme économique (1979-1993)*. Alger: OPUG.
2. Glis, A. (2000). *Le problème de l'évaluation de l'entreprise en privatisation dans un contexte de transition vers l'économie de marché*. Alger: CREAD.
3. M.Y. Ferfara, M. Bengurna, & M.A. Llsli. (2001). *Mondialisation et modernisation des entreprises (enjeux et trajectoires)*. Alger: Casbah Editions CREAD.
4. Sadi, N.E. (2006). *La privatisation des entreprises publics en Algérie (objectifs, modalités et enjeux)* (2nd ed.). Alger: OPU.